

# قرار الأمير الراحل منح المرأة حق التصويت كان نابعا من إيمان سموه بالمساواة وبقدرة المرأة على مواجهة الفساد



سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله أثناء لقائه أحد الوفود النسائية

د. مشعل عبدالله الجابر  
حصل عليها من إحدى أعرق  
الجامعات البريطانية  
قيمة علمية كبيرة  
لشهادة الدكتوراه  
من جامعة  
كنجز كوليج اللندنية



الحلقة 15

بدأ الشيخ د. مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر ان اطروحة الشيخ د. مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.

وبعد أن أوشكت حركة حقوق المرأة أن تتوقف شعر معظم الكويتيين والمجتمع الدولي بوضوح موقف الحكومة وبالتالي الأسرة الحاكمة، ويبدو أن التصديق على معاهدة CEDAW جاء مباشرة، تلك المعاهدة التي تحتوي على نصوص تناقض أهمية الشريعة وحقوق المرأة في التصويت.

وكان السبب في حل البرلمان عام 1999 في ظاهره يبدو شيئا بسيطا للغاية، ورأي معظم المعلقين السياسيين أن البرلمان سيعود لطبيعته بعد الانتخابات، ولكن الأمر قد اختلف عندما أصدر الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله مرسوما يعطي المرأة حقها في التصويت، الخطوة التي ألقى بالتقليديين والليبراليين بعيدا عن الساحة وأعطت الأمل لكل الحركات المدافعة عن حقوق المرأة. وكان توقيع إعلان الأمير عن هذا المرسوم مفاجأة للجميع حيث كان القرار نابعا عن اعتقاد الرجل والمرأة، كما جاء في كلمة الأمير لوفد يضم مائة سيدة التقى بهن في قصره.

وقد فاجأ الأمير رحمه الله غالبية الشعب بتقدمه هذا المرسوم لتحرير المرأة وبخاصة عندما أصبح هذا المرسوم قانونا إلى أن تم رفضه من البرلمان، ولا شك أنه من المفيد أن نفترض أن رغبة آل الصباح في تنفيذ وعودهم هي التي أشعلت هذه الخطوة، ولكنهم سياسيون محتنون لذلك فإنه ينبغي لهم تقدير كل خطوة تحسبا للظروف السائدة في ذلك الوقت.

وإذا نظرنا إلى هذه السياسة وإلى كثير من المراسيم المتناقضة التي صدرت أثناء فترة تعليق البرلمان، مما أكد أنها لم تكن تحتاج إلا إلى أغلبية بسيطة لكي تتحول إلى قوانين عند تشكيل الحكومة الجديدة خلال 60 يوما. وكان يرجى ألا تستطيع هذه العناصر الموجودة داخل البرلمان، أثناء تصويتهم لصالح هذا القرار، أن تدعي عدم دستورية هذه المراسيم بأي شكل من الأشكال، ولم ينجح هذا الترتيب إذ أترك الإصلاحيون الليبراليون حقيقة الأمر ولم يساندوا أي من تلك المراسيم، وعلى سبيل المثال اعتمد «أحمد السعدون» رئيس المجلس الوطني لعام 1996 في الحملة التي قام بها لاعادة ترشيحه على مقاومة هذه المراسيم.

التكتلات التقليدية

وكان التأثير غير المباشر

لمنح المرأة حقها في التصويت على محاولة الأمير الخروج من الأزمة ودفع الإصلاح هو أحد التنازح الأخرى لهذا القرار، وكان المجلس وكذلك جمهور الناخبين قد حوصروا في مازق أعاق سبيل الإصلاحات المقترحة من أي من الجانبين، ولم يركز الإسلاميون وكذلك الإصلاحيون إلا على منع المعارضة من العمل لدرجة أنهم توفقوا تماما عن تأييد أي مرسوم وهو ما يمثل تحديا كبيرا لأي نظام سياسي يقوم على فكرة المشايخة. وبرغم حظر الأحزاب السياسية إلا أن المجلس كانت به تكتلات واضحة يعطل بعضها بعضا. فكان إدخال المرأة في التصويت واحتمال منحها فرصة الدخول للبرلمان بمثابة طريق مهده للخروج من هذه التحديات. وكان من المؤكد أن التغيير الديموغرافي يمكن أن يفتت بعض هذه التكتلات التقليدية وأن يضمن التأييد الكافي للجماعات التي كانت أقل وإيمان شخصي بالمساواة بين الصغيرة والأقلية الشيعية، هذا التأييد الذي يمكن الحصول عليه بمضاعفة عدد الأصوات الناخبة، وأخيرا فإن هذا النهج الخاص يعتمد على إصلاح المناطق الانتخابية وهو التغيير الذي قامت به الحكومة في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك فقد يكون أحد العوامل الأخرى وراء قرار تقديم هذا المرسوم هو محاولة الأسرة الحاكمة الهجوم على بعض عناصر النفوذ التقليدية من السياسة العتاة، فقد واصلت الحكومة أثناء التسعينات قيامها بالعمل على إضعاف التكتلات الاجتماعية بما في ذلك جماعات المرأة والجماعات الليبرالية، إلا أن ذلك أعطى للسياسيين السلطة المطلقة على الديوانيات وهي الأماكن التي يجتمع فيها الرجال ويستخدمونها كمرآكز للمناقشات والمعارضات السياسية، وكانت هذه الأماكن القاصرة على الرجال تستخدم كمرکز عمل لانجاح المرشحين في الانتخابات كما يستخدمها مرشحو البرلمان لتقديم معظ وعودهم للناخبين. بالإضافة إلى أنهم كانوا يستخدمونها في تحالفات تعمل كحزب سياسية غير رسمية أو شيعية، وكان منح المرأة حق التصويت سيضعف قوة الديوانيات على الفور ويمنع أكثر المرشحين غنى وإسرافا من عرض الرشاوى في الأحياء الأكثر فقرا في الكويت. فكما أن المرأة كانت ستأخذ بعض العدائية

الانتخابية من بين يدي الرجال فهي أيضا كانت تعتبر أكثر أمانة منهم وأقل عرضة لأن تشتري بالأطراف المليئة بالأموال، وكما هو الحال في معظم البلدان كانت السياسة الكويتية تمثل لعبة قذرة، وكان الأمير يأمل بإدخاله المرأة إلى السياسة أن يضع حدا لبعض أسوأ نواحي الفساد في الدولة. ومن المحتمل أن يكون أحد الدوافع الخفية وراء السماح للمرأة بالترشح للانتخابات هي بالتأكيد صورة الأسرة الحاكمة ككل، فقد قامت بعض التحالفات الفاسدة بالظعن في حق الأسرة الحاكمة في تعيين الوزراء واختيار رئيس الوزراء. فإنه كان سيضمن أيضا التأييد كما كان تحرير المرأة سيضمن زيادة عدد المرشحات للوزارة، وهو أمر سيضمن أيضا التأييد للوزيرات وبذلك سيعدى المكانة المرموقة للعائلة كما سيعالج اهتمامات كثير من الكويتيين.

صوت الإصلاحيين

وقد كان الفريق الحاكم في السابق يستخدم جمهور الناخبين لتعزيم فكره وحمايته من الأطراف الأخرى. وكان الحكام في الماضي يمنحون حق المواطنة وحق التصويت لكثير من بدو القبائل في محاولة منهم لدعم صوت التقليديين حتى يوازن صوت الإصلاحيين الذي يهدد بالسيطرة على المجلس ويهدد مكانة الأسرة الحاكمة نفسها. وكما ناقشنا في الفصل الثالث، فإن سياسة دعم جماعات المحافظين والقبائل على حساب الليبراليين قد هوت بحقوق المرأة إلى أسفل قائمة الأولويات حيث كان الأمل ضعيفا في تمرير مثل هذا المرسوم من دون إبعاد المحافظين. ومما يؤسف له أن هذا الأمر أدى إلى عملية قمع غير مباشر حيث سعت الأسرة الحاكمة إلى مناشدة المحافظين ليحاولوا أخذ خطوات نحو الإصلاح. وجاء هذا بنتيجة عكسية، وكان على آل الصباح أن يجدوا وسيلة للتقليل من قوة الإسلاميين الذين كانوا يحاولون فرض قوانين الشريعة الصارمة التي كانت تهدد نسج المجتمع الكويتي بالتراجع عما حققه من مساواة بين المرأة والرجل في نواح أخرى. وبالرغم من أن جمهور الناخبين من النساء كان يشكل طبقا واسعا من الآراء، من المحافظين إلى الليبراليين، إلا أنهم كن اقرب إلى اتخاذ موقف معتدل، لذلك كان من الممكن أن تكون مجموعة النساء من المرشحات والناخبات من المفتاح لتغيير الاستقطاب السائد في المجلس

الوطني. وكما حدث مع منح البدو حق الاقتراع كانت الأسرة الحاكمة تأمل في انشاء قاعدة صلبة من الناخبين تكون مخلصه لها بدلا من أن يكون للأهلا لأفكار المحافظين أو الإصلاحيين. ومن دون شك كان توقيع القرار مثيرا للاهتمام وكان له اثر ملحوظ على نساء الكويت. مشروع القانون ولكنه بالتأكيد دفع نساء الكويت للعمل واعطى النشاط والتحديات القانونية. وأيضا كانت الأسباب التي دفعت الأمير لتقديم هذا المرسوم وسواء توقع نجاحه أو لا فإن ما فعله قد بعث الحياة من جديد في حركة حقوق المرأة. ثم في المرور لأسباب سوف نتناولها في المرسوم في 23 نوفمبر 1999 من القسم السادس من الفصل الثامن، ولكن تأييد الأسرة الحاكمة لحق الاقتراع ليسهل صريح امام الشعب أصبح خطوة حاسمة في اتجاه تحرير المرأة الذي كان مميذا للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد صرح سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية في هذا الوقت قائلا انه: «واجب على المجلس بمقتضى الدستور أن يمنح المرأة حقوقها السياسية.. ويجب ألا يحرم الدستور المرأة من القيام بدورها السياسي الصحيح في الحياة الكويتية. لقد كان هناك خطأ دستوري فادح ولكن علينا أن نتداركه فورا» كما اضاف أن المرسوم الأميري كان «ذا أهمية داخلية وخارجية». ولا شك أن هذا المرسوم قد حدد مسيرة العدل السياسي في الكويت وهي تدخل إلى الألفية الجديدة كما أنه بشر بعدد من التغييرات الهامة في النظام السياسي للكويت.

فشل مشروع القانون

ولم تكن مفاجأة أن تحالف الطوائف الإسلامية مع كثير من الليبراليين المعتدلين بهدف منع تمرير القانون مستشهدين بأن الطريقة التي عرض بها المرسوم طريقة غير ديموقراطية وأن هذا هو السبب في موقفهم. ولقد أعيد تقديم مسودة القانون في 30 نوفمبر في خطوة قام بها البرلمان ولكنه لم يمر بسبب عدد قليل من الأصوات يبلغ 30 أو 32 صوتا. ولقد صرح، أحمد باقر، أحد التقليديين بالمجلس بأن الكويتيين لا يريدون حقوق المرأة متمسكًا: «لماذا تريدون فرضها عليهم؟ ولعل هذا يعد

مثالا واضحا على التناقض الكبير بين كثير من التقليديين». وقد اتهم أحد الليبراليين «سامي المنيس» كتله الإصلاحية بتأييد الحظر بطريق غير مباشر حين تعلقت بالاجراءات وبالاستور. واستخدمت وسيلة الامتناع عن التصويت لاسقاط القانون بينما تظاهرت بتأييده. ومرة أخرى أدى النظام السياسي المعقد إلى إخفاء الأسباب الحقيقية وراء التصويت ضد القانون ومن ثم أدى إلى عدم تمريره. ورأي بعض الليبراليين مثل «محمد الجاسم»، أن فشل المرسوم دليل على قوة البرلمان الكويتي. وكان بعض الإصلاحيين يشعرون بذلك ورأوا أنهم إذا قاموا بتأييد المرسوم فإن ذلك سيضعف أجندتهم. ومن ناحية أخرى كان هناك اتهام لبعض الإصلاحيين بمعارضة تحرير المرأة مثلهم مثل الإسلاميين، وجاءت إعادة تقديم مشروع القانون للبرلمان لتمثل اختبارا للفكر الليبرالي كما أنالت هذه الاعادة حجة الاخفاء وراء الترشحية قررت الحكومة إسناد بعض المهام الوزارية المحدودة لامرأة من الأسرة الحاكمة هي الدكتورة «رشا الصباح»، وذلك بتوليها منصب وكيل وزارة التعليم العالي.

ولاشك أن قرار عرض المرسوم على المجلس جاء مفاجئا لرجل الشارع الكويتي والذي كثيرا ما رأى الفجر الكاذب. وبالرغم من تدخل المجلس الوطني، أدرك الكويتيون أنهم يجب أن يوجهوا طاقاتهم تجاه النواب المنتخبين بدلا من مخاطبة الأسرة الحاكمة.

ومع ذلك فقد استحدث هذا المرسوم المرأة لكي تتشبط كما جعل النشاط أكثر تصميما بعد فشل تمريره من المجلس. فقد تظاهرت النساء، أثناء التسجيل السنوي لأسماء الناخبين في 1 ابريل 2000، أمام مراكز التسجيل وطالبن بحقوقهن في تسجيل أسمائهن كناخبات. وقد تم ردهن عن ذلك ولكن التظاهر نفسه لقي موجات عاصفة من التأييد. وعندما رفضت دعاوى القانونية أمام المحكمة الدستورية ونك بناء على ذلك من الشعور العام بالظلم. وأيضا كان سبب فشل مشروع القانون (المرسوم) وسواء كان اللوم يقع على الحكومة أو على الأسرة الحاكمة فالأكد أن هذا الفشل أشعل حركة الإصلاح من جديد وبدأت المرأة في الضغط من أجل نيل حريتها.